



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بدا المشهد السياسي المحلي شبه مستقر بين القوى السياسية الكبرى، في الوقت الذي يسابق به الحريصون على البلد الوقت في سبيل تحقيق أقصى المستطاع لتأمين انطلاقة قوية للحكومة بعد شهرين ونصف الشهر من تأليفها، في ظل وضع دقيق تمر فيه المنطقة.

في هذه الاثناء، إنتهت الزوبعة الاعلامية التي أثارها البيان الناري الذي أذاعه وزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو، والذي تضمن تطاولا على حزب الله وتدخلا سافرا في الحياة السياسية اللبنانية الداخلية، علما انه تلقى الرد المناسب من المسؤولين الرسميين الذين التقاهم، لكن بدأت تظهر إرهابات الزيارة خارجيا وداخليا.

وقد رسا المشهد داخليا وفي الاقليم، حتى هذه اللحظة، على حقيقة أن لا حرب داخلية في لبنان لأن لا أحد من الافرقاء اللبنانيين الكبار، على اختلاف أحزابهم وطوائفهم وتياراتهم ومشاربهم، يريد مثل هذه الحرب، ولا حرب ستنشب في الاقليم لأن إيران لا تريدها وكذلك خصومها، إذ لا أحد قادر على تحمل كلفة أية حرب في هذه المرحلة، بمن فيهم حكومة العدو الاسرائيلي، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فهي تصعد إعلاميا وتفرض عقوبات جائرة جديدة على إيران، لكنها لا تود خوض أية حرب بنفسها في المنطقة، والامر ينطبق على حلفائها في المنطقة الذين يخشون من الدخول في حرب مباشرة مع إيران.

قد يمضي الرئيس الاميركي دونالد ترامب في سياسة تصعيد العقوبات ضد حزب الله محاولا تأليب الرأي العام اللبناني ضده، وكذلك تأليب البيئة الحاضنة للحزب ضده، وهو أمر قد فشل حتى الآن. وقد يمضي ايضا في تشديد العقوبات ضد إيران مرأنا على تأليب الشارع الايراني ضد القيادة والنظام، او على الأقل دفع إيران الى طاولة المفاوضات مجددا لبحث معها في تسوية حول سلاحها الصاروخي. وأمام هذا المشهد، يقف اللبنانيون لتمرير المرحلة الراهنة التي ستكون مؤشرا الى مدى جدية الأفرقاء السياسيين، أو بعضهم على الأقل، في توفير المعالجات الآنية والاستراتيجية المطلوبة لمفاتيح أساسية لم يعد ممكنا تأجيلها لما باتت ترتبه من مخاطر على البلاد تشمل الجميع.

ويتصدر المشهد الاقتصادي الاستحقاقات في ظل ملفات ثلاثة مترابطة عبر البدء الفعلي بمكافحة الفساد، أقله بصون المال العام من الهدر والانفاق غير المجدي من الآن وصاعداً، وذلك عبر إقرار موازنة مالية إصلاحية يبنى عليها حالياً ومستقبلاً، وضبط الحسابات المالية للدولة بطريقة شفافة وتعزيز أجهزة الرقابة الادارية والقضائية وإقرار قوانين وتعديل أخرى. ثمانهـاء أزمة الكهرباء التي تستنزف مالية الدولة منذ عشرات السنين جرّاء ما راكمته ولا تزال من خسائر وهدر، وذلك عبر إنشاء معامل جديدة لتأمين طاقة كهربائية مستدامة ووقف الاعتماد على البواخر . المعامل ذات الأجر المرتفع الذي يمكن الدولة ان تبني به المعامل الكهربائية المطلوبة في كل المناطق اللبنانية، علما ان الصدمة الكبرى التي أذهلت اللبنانيين ولا تزال تذهلهم تتمثل في الرقم المتداول عن ان أكثر من ٢٠ مليار دولار صرفت لتأمين الكهرباء منذ مطلع التسعينيات، بينما لا يزال البلد يزرح تحت أزمة كهربائية عجيبة.

وتصرفت القوى السياسية بمسؤولية حيال هذا الموضوع في الجلسة الاخيرة للحكومة برئاسة رئيس الجمهورية ميشال عون لتترجم سياسة التوافق مظلتها على طاولة مجلس الوزراء من دون اعتراضات وان كانت تضمنت بعض الملاحظات، وذلك بعد نحو ثلاثة أسابيع من النقاشات في اللجنة الوزارية المكلفة مناقشة خطة الكهرباء، فكان إقرارها سهلاً، وقد تكون شروط مؤتمر سيدر بضرورة التوصل إلى وقف عجز مؤسسة كهرباء لبنان، قد أدت دوراً على هذا الصعيد عبر إقرار الخطة التي أعدتها وزارة الطاقة بالتنسيق مع البنك الدولي، مستندة إلى الخطة التي أعدها الوزير جبران باسيل العام ٢٠١٠.

وفي موازاة هذين الاستحقاقين، يبرز ملف تمكين لبنان من استخراج ثروته النفطية والغازية وذلك عبر وجهين: الأول، استعادة المساحة البالغة ٨٧٥ كلم ٢ التي قرصنتها اسرائيل في المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة في البحر المتوسط. والثاني، تعجيل الخطى للبدء بالتنقيب واستخراج النفط والغاز من البحر والبر والدخول فعلياً في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إذ لا أمل لسداد الديون التي قاربت الـ ١٠٠ مليار دولار الا من خلال هذا القطاع..

ضغوط أميركية على حلفاء حزب الله

في هذه الاثناء، تتكشف يوما بعد الآخر نية الولايات المتحدة بالتصعيد حيال حزب الله على إثر زيارة وزير الخارجية الاميركي مايكل بومبيو الى لبنان، بالتزامن مع عقوبات أميركية جديدة فرضت على إيران، وتصعيد إعلامي متوترا من قبل واشنطن تجاه الحزب.

وبعد ان اصطدم الوزير الاميركي بموقف لبناني ثابت برفض التعرض لحزب الله لجهة ان الحزب هو مكون لبناني أساسي وجزء من الحياة السياسية في الحكومة والبرلمان، واستهدافه بالعقوبات يعني استهداف كل اللبنانيين، خرج موقف أميركي من مقربين للرئيس الاميركي دونالد ترامب تجاه حليف الحزب، رئيس مجلس النواب نبيه بري، بالتزامن مع تسريبات طالت وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، أي فعليا قد طالت رئيس الجمهورية ميشال عون.

هي انتقادات أميركية لحلفاء الحزب، في ظل تسريبات اعلامية عن نية أميركية لفرض عقوبات عليهم، لا يمكن التعامل معها ببراءة فهي تكشف تهديدا من واشنطن لهم. ولم يكن مستغربا من رئيس غير براغماتي ومتهوركترامب التعرض لبري وحركة أمل بصفتها ذراعا إيرانية، ما يعني ان حزب الله وأمل هما فريق واحد، أي أن واشنطن انتقلت الى رسم معادلة مضادة للموقف اللبناني الرسمي تجاه العقوبات وحزب الله للمرة الاولى منذ زمن طويل، مستعيرة من الرئيس الاميركي الأسبق المتطرف جورج بوش الابن مقولته الشهيرة بأن من ليس معنا فهو ضدنا.

وفي انتظار ان تتضح الحقيقة مع زيارة الوفد البرلماني اللبناني الى الولايات المتحدة، علماً أن العقوبات مستبعدة حاليا، يبدو أن واشنطن باتت مستاءة مما تعتبره تغطية للحزب في لبنان، وهو ما لا يروق لترامب الذي يختلف بطبيعته الشخصية عن غيره من الرؤساء الاميركيين، وأقله، هو رئيس انتقل الى مرحلة التهويل على هذا الصعيد والتوتير مع لبنان، وعدم الفصل بين بري وحزب الله، الأمر الذي لطالما شكّل إرادة غريبة وعربية من أجل إبقاء جسور التواصل مفتوحة مع الطائفة الشيعية، وكان ذلك ديدن كل الدول المخاصمة أو المعادية للحزب.

المقلق لا بل الخطير في الأمر أنه يمَسّ مؤسسة مجلس النواب ويمثل اتجاهها لضرب المؤسسات والدولة يمكن أن يبدأ من مجلس النواب ويصل الى بعيدا ليطل رئيس الجمهورية، كما انه يمثل دعة خاطئة لعزل طائفة بأكملها، كون لا فريقا يعتد به اليوم يمكن ان يمثل بديلا لهذين الطرفين.

ويشير بعض المتابعين للموقف الاميركي وهم من مخاصمي الحزب، إلى ان ثلاثة احتمالات تبرز بعد تلك التسريبات. الأول ان هناك حكمة خفية او استراتيجية طويلة الأمد اعدّها خبراء البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع، استعرضوا فيها السيناريوهات المحتملة للعقوبات، وخلصوا إلى أن الأسلوب المتبع هو الأنسب للتخلص من النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة.

الاحتمال الثاني ان هذه سياسة اسرائيلية صرف، كما كان قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس والاعتراف الأميركي بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، واعترافات أخرى مقبلة (قد تكون في الضفة الغربية).

الإحتمال الثالث هو ان المسؤولين الأميركيين يرون في العقوبات دواء شافيا لكل مشكلة، وبلغ فيهم التقدير الخاطيء للأمور مكانا باتوا معه يفرضونها من دون حساب. وقد خرج بعض المسؤولين في الادارة الاميركية الى المجاهرة في نية استهداف لبنان ككل لضرب حزب الله، وذهب أحدهم إلى حد القول أن لبنان يحتاج إلى علاج كيماوي!

إلى هذا الحد تذهب الرعونة الاميركية، علما أن تحالف ثنائية الحزب و بري سيصبح أكثر متانة بفضل هذا الحديث. وبينما يعتبر أخصام وأعداء الحزب ومحور المقاومة أن تمايز بري عن الحزب لا يخرج عن سياق توزيع الأدوار، يشير كثيرون إلى أن التمايز الذي سجله بري عن حزب الله في السياسة الخارجية كان موضع تقدير عربي وغربي، فالدول الخليجية تبادله الحرص نفسه بالحفاظ على أفضل العلاقات معه، والدول الغربية تميز بينه وبين الحزب وتتسج معه

علاقة ثابتة ليس فقط كرئيس للسلطة التشريعية، بل كجهة تمثل الخط الشيعي الذي يجب محاورته والانفتاح عليه.

كما ان التمايز الداخلي لبري عن حزب الله، وفق هذه الرؤية، لا يقل عن تمايزه الداخلي عنه، ويذكر هؤلاء بالمعركة التي خاضها بري ضد انتخاب حليف الحزب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، كما ان علاقته برئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط لم تتراجع حتى في أسوأ مراحل العلاقة بين الأخير والحزب، وأبقى على خطوط التواصل مفتوحة في استمرار مع تيار المستقبل والرئيس سعد الحريري تحديداً، وكان أول من نعى الاصطفاف العمودي بين ٨ و ١٤ آذار، وكأنه ينتظر اللحظة للتخلص من هذا الانقسام.

ويستذكر هؤلاء تاريخ الصراع بين الحزب وأمل حين رفع بري طويلاً الشعار العربي، لكن، في كل الاحوال، يعلم الاميركيون ان بري هو الداعم السياسي الداخلي الاول للمقاومة، وهو سيستمر كذلك برغم العلاقة المنفتحة لبري مع أخصام الحزب من العرب وأعدائه من الاميركيين وغيرهم.

في موازاة ذلك، ذهبت مراكز أبحاث أميركية قريبة من إدارة الرئيس ترامب، مثل مركز السياسة الأمنية وهو يميني، الى تأييد ان تطال العقوبات الرئيس عون. فقد شكت نائبة رئيس المركز كلير لوبيز، من اقتصار العقوبات المرتقبة على دائرة بري وسألت: لماذا التركيز على نبيه بري وعدم ذكر (الرئيس اللبناني) ميشال عون الذي أدخل الطائفة المارونية بأسرها الى تحالف مع حزب الله؟

على هذا الصعيد، خرجت تسريبات اعلامية تداولت ان السفير ديفيد هيل والذي رافق بومبيو في زيارته اللبنانية، التقى بعيداً عن الاعلام وزير الخارجية جبران باسيل الذي يحتفظ بعلاقة جيدة معه، فور وصول الوفد الى بيروت، وتحدث معه في الملفات المطروحة، اضافة الى موضوع الترسيم البحري، ناصحاً إيّاه بأخذ مسافة من حزب الله.

وبنظرة عامة على السياسة الاميركية في المنطقة، نستشعر قلقا من تطور الامور نحو الأسوأ، وان كان هذا الامر لا يعني حربا في المنطقة ليست واشنطن راغبة أو قادرة عليها. هي سياسة واحدة في فلسطين وسوريا ولبنان ومع إيران. تريد هذه الادارة، واهمة، فرض صفقة القرن وتدمير عملية السلام بين العرب وإسرائيل، فلسطينيين وسوريين، ومحاولة ترويض إيران وضرب حركات المقاومة وعلى رأسهم حزب الله. وهي مسألة وقت قبل ان تدرك هذه الادارة ان سياستها هذه لن تؤدي سوى الى توتير الموقف في المنطقة، لكنها، للأسف، سياسة أميركية وغربية لم تفهم حتى الآن طبيعة نظرة العرب والمسلمين الى القضية الفلسطينية واحتلال إسرائيل للأراضي العربية، لا بل نظرة العرب، شعوبا على الاقل، الى طبيعة الكيان الاسرائيلي المحتل.

وفي انتظار ما ستحمله الفترة المقبلة من تطورات، ومع تسجيل اختلافات أميركية حول كيفية التعاطي مع بعض هذه الملفات أو كلها، فإن على لبنان الاستعداد في كل الاحوال لصفقة القرن من زاويتي توطين الفلسطينيين والانطلاق في ترسيم الحدود البحرية، وربما اكثر من ذلك في مرحلة لاحقة.

لقاء بوتين وخطاب عون

أنهى رئيس الجمهورية [ميشال عون](#) مروحة واسعة من اللقاءات في الخارج والداخل هدفت الى إقناع الدول بأنه لم يعد بوسع لبنان تحمل أعباء [النازحين السوريين](#) المنتشرين في مختلف مناطقهم، وانه أن الاوان لوضع خريطة طريق عملية وفق جدول زمني لإعادتهم الى ديارهم من دون أي تباطؤ وفي شكل منتظم على ان تكون العودة آمنة وبضمانة من الأمن الروسي لأي فرد أو عائلة في حاجة الى ذلك.

التقى عون الرئيس الروسي [فلاديمير بوتين](#) في موسكو وصاحب المبادرة الروسية لإعادة النازحين السوريين من لبنان الى سوريا. كانت الزيارة ايجابية، برغم انه لم تحدد ساعة الصفر

لتزخيم المبادرة الروسية لإعادة النازحين وقد يمهد هذا الأمر زيارة لوزير الخارجية والمغتربين [جبران باسيل](#) الى موسكو، علما أن تلك العودة لا تزال مرتبطة بالإعمار في سوريا، وهو شأن دولي.

وإذا كانت الثمار الايجابية للزيارة، سواء على صعيد النازحين أو على الصعيد الاقتصادي والنفطي، بدت إعلامية أكثر من كونها عملية على ان تظهر النتائج في الفترة المقبلة، اتخذ التسريب حول مساع رئاسية لتسويق المرشح المقبل للرئاسة الوزير جبران باسيل في موسكو، عاصمة القرار المؤثر في لبنان وسوريا والمنطقة حاليا، جدلا كبيرا في الاوساط السياسية والاعلامية.

ونقل اعلاميون عمّا أسموه مصادر دبلوماسية اطلعت على فحوى الزيارة، ان عون فاتح بوتين بترشيح باسيل طالبا دعمه في الانتخابات المقبلة، وذلك انطلاقا من المناخ الذي بات يميز عهد عون الذي تكلم في موسكو عن الدور الروسي في حماية الأقليات، والذي تماهى كليا في البيان الروسي . اللبناني مع استراتيجية روسيا في سوريا تحديدا، مسلحا موسكو موقفا هو الأبعد عن نظرة المجتمع الدولي الى الملف السوري.

نشير أولا إلى أن اصحاب هذا التسريب هم من مناوئي باسيل وعون والتيار الوطني الحر، وقيل أن اللقاء الذي جمع الرئيس اللبناني بنظيره الروسي، وضم باسيل والمستشارة ميراي عون، كان مقررا ان يضم سفير لبنان في موسكو شوقي بونصار، لاعتبار ان اللقاء ليس ثنائيا، لكن باسيل شطب من لائحة الحضور اللبناني سفير لبنان في العاصمة الروسية ليقصر عليه وعلى المستشارية عون، ما جعل اللقاء شبه مقفل يمكن أن يقال فيه ما لا يجوز حتى لسفير أن يسمعه.

أصحاب هذا الرأي، وهم لا يقتصرون على حزب أو تيار معين، لكنهم يشتركون في التقرب من السياسة الاميركية في لبنان، يقولون ان المسؤولين الروس فوجئوا بشطب اسم السفير اللبناني عن اللقاء، ليتبين في ما بعد أن عون أراد أن يفتح بوتين بأمر دعم باسيل للرئاسة، مشيرا إلى أن عهده يتميز بالاقتراب من روسيا على حساب الولايات المتحدة، وكان أحد الأمثلة البسيطة على ذلك الاستقبال الجاف لوزير الخارجية الاميركي بومبيو في بيروت، كذلك سبق أن تجلى

ذلك في اعطاء شركة روسية حق استثمار مصفاة طرابلس، وكلها رسائل رئاسية، تصب في الهدف نفسه.

لكن لا احتمالات عن الجهة التي يمكن أن تكون قد سربت التقرير الدبلوماسي حول طلب عون في خصوص باسيل، ما يضع الموضوع في إطار الاتهام السياسي. ومن المستغرب ان يتسرب الى جهات غير رسمية تقرير دبلوماسي مزعوم عن مداولات بقيت محصورة ببضعة أشخاص، من بينهم ثلاثة لبنانيين فقط، هم رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ومستشارة رئاسية، من ثم البناء على هذا التقرير للخروج بإستنتاجات. فإما أن هذا التقرير مستقى من أحد هؤلاء الثلاثة وهو أمر مستبعد جدا، وإما ان التقرير سربته الرئاسة الروسية الى الجهة اللبنانية التي ادعت وجود التقرير، وهو أمر مستبعد كذلك، لجملة عوامل في مقدمها ان لا علاقة تجمع موسكو بالجهات اللبنانية المروجة. وإما ان السفير في موسكو هو من زود تلك الجهة بتقرير ما، وهو احتمال مستبعد كذلك لأن السفير لم يكن حاضرا في لقاء القمة، كما ان مهنته لا تسمح له بابتداع معطيات وتسويقها الى جهة غير رسمية، وهو الذي يفترض به أن يرفع تقاريره حصرا الى الإدارة المركزية في الخارجية اللبنانية.

من هنا، يضع منتقدو التسريب هذا الامر في اطار حملة متجددة على رئيس الجمهورية وباسيل في سياق الحملة المتصاعدة المتجددة في سياق أهداف ثلاثة: شد عصب جمهورهم، تأجيج الاشتباك بالوكالة مع حزب الله، واستطرادا إيران، لملاقاتة الاستهداف الاميركي المباشر لهذا المحور، وشن هجوم وقائي على أي احتمال لوصول باسيل الى الرئاسة بعد عون.

في المقابل، يقول منتقدو عون ان العهد الحالي قد خرج على العلن عن سياسة النأي بالنفس في سوريا ليؤيد دمشق بشدة وهو تماهٍ بدا جليا في البيان الرئاسي المشترك الذي نتج من الزيارة، والذي أبدى الدعم لسوريا في مواجهة الارهاب، وفي ذلك، كما يعتبر أخصام العهد، تجاوز للموقف الدولي من دمشق. كما ان البيان أيد مؤتمر أستانة الذي ترعاه روسيا بالاتفاق

مع ايران وتركيا، وارتكز على اعتبار مقررات سوتشي نواة الحل السياسي في سوريا متجاهلا مؤتمرات جنيف، والدعم الدولي والعربي الذي تلقاه. في كل الاحوال، بات من الواضح ان العهد الحالي يقود سياسة حكيمة في الموضوع الخارجي، وقد كان هناك اتفاق مع موسكو على أهمية العلاقة مع سوريا، على ان لا تستفز هذه العلاقة أية دولة عربية، أي بمعنى آخر السعودية وغيرها، وهو ما يقوم به عون فعليا عبر حرصه على صوغ توازن دقيق في العلاقة مع الدول العربية، ما أثار حتى انتقادات له داخل قوى ٨ آذار. وقد حصل عون على تأييد كبير لناحية سياسته في موضوع النازحين السوريين، وهو أمر تعززه الكنيسة الروسية الحريصة على أن لا تؤثر ازمة النازحين على التوازن الديموغرافي في لبنان. في هذه الاثناء، يعتبر مقربون رئيس الحكومة سعد الحريري ان الزيارة أوجدت اختلافا جديدا في العلاقة مع الحريري. وقد يأتي الموضوع في اطار الكباش المستمر مع عون على صعيد الصلاحيات.

ففي الشكل، لم يعط رئيس الجمهورية عندما شكل الوفد المرافق أية أهمية للجنة التي شكلها الحريري ووافق عليها مجلس الوزراء لمتابعة ملف النازحين مع موسكو صاحبة المبادرة على هذ الصعيد، ولم يسم أحدا منها بمن فيهم المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم الذي شارك إلى جانب رئيس الجمهورية في مباحثاته مع وزير الخارجية الأميركي بومبيو والتي تطرقت بالعمق إلى الأزمة التي يعاني منها لبنان جراء وجود مخاوف من مخطط دولي لتوطينهم.

أما في المضمون، فمعنى هذا التجاهل أن عون لا يعترف بهذه اللجنة التي شكلها رئيس الحكومة بمعرفته، وأنه يريد أن يحصر موضوع النازحين السوريين بشخصه، خلافا للأصول والصلاحيات الدستورية التي أناطت مثل هذه الأمور برئيس الحكومة، حسب هؤلاء.

ومن الملاحظ ان الحريري تعمد عدم اصدار اي موقف في هذا الشأن، وبقيت انتقادات بعض ما جاء في الزيارة داخل أروقتة، لتتراكم المواضيع الخلافية مع رئيس الجمهورية.

في المحصلة، يمكن الإشارة الى ايجابية الزيارة في العموم، برغم عدم تحقيق خرق جدي على صعيد النازحين، لكن الملفات المتعلقة بهؤلاء مرورا بالنفط والغاز والدور الروسي المنتظر والمعول عليه في الآتي من المناقصات، وبينهما الحضور المسيحي في المشرق، كانت هامة، علما ان موسكو تهتم بلبنان كونه يشكل عنصرا هاما لجهة مفاعيل التموضع الروسي في الإقليم.

الزيارة الفنزويلية

تعريزا للاصطفاف الحكيم لرئيس الجمهورية والعهد الحالي، كان الموقف الذي صدر مع زيارة وزير الخارجية الفنزويلية خورخي أرياسا الى لبنان، في طريقه إلى سوريا، برغم رفض رئيس الحكومة سعد الحريري استقباله.

وكعادة الاصطفاف المواجه لمحور الممانعة الذي يستغل كل حدث، توجهت أسهم الانتقاد نحو الزيارة التي لم تخرج في مواقفها عن غير المعلن، برغم اعتبار البعض انها تشكل خرقا لسياسة النأي بالنفس التي يتبناها لبنان، بل من شأنها ان ترسل رسالة تحد واستفزاز بالغة السلبية الى المجتمع الدولي، في ظل التطورات الجارية في فنزويلا، وعدم اعتراف جزء غير بسيط من العالم بحكومة الرئيس نيكولاس مادورو، علما ان هذه الانتقادات التي جاءت بعد قليل من زيارة بومبيو الى لبنان، تتجاهل ان غالبية دول العالم لا تزال تعترف بمادورو رئيسا، ناهيك عن عقم محاولات إسقاطه.

هنا ايضا، حاول رئيس الجمهورية مسك العصا من المنتصف عبر عدم الخروج بموقف رئاسي من القضية الفنزويلية الساخنة أو غيرها، إلا ان الغريب ان الانتقادات توجهت الى مبدأ مجرد استقبال الضيف الفنزويلي! وحاول البعض وضع الانتقاد في اطار حماية سمعة لبنان بعدم استقبال من تعاني حكومته من عزلة دولية، علما ان هذا الامر يقتصر على معظم دول الغرب

وعلى رأسهم الولايات المتحدة الاميركية التي لم تعترف بنتائج الانتخابات الداخلية في هذا البلد والتي حصل بموجبها مادورو على نحو ثلثي عدد أصوات الناخبين.

لذا، كان من غير المجدي إلقاء تلك الاتهامات وتفسير الامر وكأنه تحد واستفزاز للدول الغربية التي تربطها علاقات صداقة مع لبنان الذي يحتاجها، وربط الموضوع بملفات لا علاقة لها بالزيارة كمؤتمر سيدر الذي عقد في العاصمة الفرنسية باريس.

من هنا، بات الحديث عند كل استحقاق عن خروج لبنان عن سياسة النأي بالنفس غير مجد، خاصة وان المحطات الكبيرة مقبلة على لبنان الذي يقترب رسميا من حسم موقفه من أزمت المنطقة.

وبالنسبة الى ملفات الزيارة نفسها، فقد جاءت طبيعية مع دولة يرتبط لبنان بعلاقات دبلوماسية معها وقد كان من واجب الضيف الفنزويلي اطلاع المسؤولين اللبنانيين على الحالة المضطربة التي تعيشها بلاده نتيجة التدخل الخارجي فيها وتهديده لها. وقد كان ضروريا التشاور في كيفية العمل على تعزيز العلاقات الثنائية، في المجالات المختلفة، اضافة الى موضوع الجالية اللبنانية واندماجها في المجتمع الفنزويلي ومساهمتها في اقتصاده وثقافته.